

الناتو يحذر تركيا من التمسك بصفقة أس - 400 الروسية

واختتم وزراء الدفاع في حلف الناتو، الجمعة، اجتماعاً عقد على مدى يومين بحثوا فيه التحديات العسكرية التي تمثلها روسيا والصين وكذلك الوضع في أفغانستان. وحضر الاجتماعات باسم تركيا وزير الدفاع التركي خلوصي أكار. وقد وافق وزراء دفاع الناتو خلال اجتماعهم على خطة دفاع رئيسية جديدة لمواجهة أي هجوم روسي محتمل على جبهات متعددة، وهو ما يعد إعادة تأكيد على الهدف الأساسي للحلف في ردع موسكو.



ينس ستولتنبرغ
لا يمكن قبول أن تمتلك دولة في الحلف منظومة أس - 400 الروسية

وأوضح ستولتنبرغ، أن موضوع المنظومة التركية لم يطرأ في المناقشات، وأن الحلف أكد مراراً أن مسألة شراء الأسلحة هي مسألة وطنية خاصة بكل دولة، ولكن في ما يخص الناتو فإن دوره أن يعمل على ضمان أن تكون الإجراءات والأسلحة الجديدة متماشية مع منظومة الحلف، وهو ما لا يتحقق في المنظومة الروسية.

وقال إن وزراء دفاع الحلف ناقشوا العديد من القضايا وهو ما يظهر أن الناتو هو المنصة الأساسية التي سيتمكن من خلالها الشركاء من مناقشة تلك الموضوعات، ويشير إلى "ضرورة التشاور مع بعضنا البعض وإرسال رسالة موحدة، وأن نتحدث بشكل موحد ووضوح واحد". وقبل أيام قطعت روسيا علاقاتها مع الناتو بإغلاق بعثتها الدبلوماسية لدى الحلف ومقر بعثته في موسكو، بعدما طرد ثمانية روس منهمين بالتجسس.

تسريع العملية الانتخابية لمنع أزمة جديدة في الصومال

لكن رئيس الدولة الغنى القرار، وعين بديلاً من اختياره بعد أن جعل فهد ياسين مستشاره للأمن القومي.

وواصل المسؤولان صراعهما لأسابيع، ليبلغ ذروته بإعلان رئيس البلاد في السادس عشر من سبتمبر أنه سحب السلطات التنفيذية من رئيس الوزراء، وهو قرار رفضه الأخير باعتباره غير دستوري. واعلنا الخميس أنهما سيتوقفان عن إجراء تعيينات متضاربة، ودعاهما فتح تحقيق قضائي حول اختفاء إكرام تهليل التي تنهت عائلتها جهاز الاستخبارات بإغتيالها.

وسمى الخميس قال رئيس ولاية جنوب غرب الصومال عبدالعزيز حسن محمد لفتقرن الذي توسط بين الرجلين، "انتهى النزاع وسيستبد السلام حتى تذهب البلاد إلى الانتخابات".

وتهدد الأزمة الأخيرة المسار الانتخابي الهش الذي يفترض أن يقود إلى تعيين رئيس جديد للدولة.

وانتهت ولاية فرماجو الذي يشغل منصب الرئيس منذ 2017، في الثامن من فبراير من دون أن يتمكن من الاتفاق مع قادة المناطق على تنظيم الانتخابات، ما تسبب في أزمة دستورية خطيرة.

وكان إعلان تمديد ولايته في منتصف أبريل الماضي لمدة عامين أدى إلى اشتباكات في مقديشو، أحييت ذكريات سنوات من الحرب الأهلية في البلاد بعد 1991.



الانتخابات مطلب شعبي

بروكسل - قال الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ الجمعة، إنه لا يمكن قبول أن تمتلك دولة عضو في الحلف منظومة أس - 400 الصاروخية الروسية، وذلك في إشارة إلى تركيا التي أصرت على امتلاك المنظومة الصاروخية الروسية رغم رفض الحلف.

وشدد الأمين العام، في مؤتمر صحفي ببروكسل في اليوم الثاني لاجتماعات وزراء دفاع الناتو، رداً على سؤال حول امتلاك تركيا منظومة أس - 400، على أنه "ليس بإمكاننا أن نقبل المنظومة الروسية، في منظومة أسلحة ودفاع الناتو، ونظرنا في كيفية دعم الجهود لإيجاد أنظمة بديلة، ونستمر في هذه الجهود".

وأشارت صفقة توريد أنظمة أس - 400 للدفاع الجوي بين موسكو وأنقرة في عام 2017 انتقادات من قبل حلفاء تركيا في الناتو ومن الحلف أيضاً، حيث تطالب واشنطن السلطات التركية بالتخلي عن الأنظمة الروسية وقد فرضت عقوبات على تركيا. لكن أنقرة رفضت تلك المطالب، وأكدت تمسكها بالصفقة.

ويعتقد أن شركة الأمن الروسية قريبة من الرئيس فلاديمير بوتين. كما أنها متهمة بارتكاب تجاوزات. لكن بوتين اعتبر أن مرتزقة مجموعة فاغنر الأمنية الخاصة لا تخدم مصالح الكرملين، وذلك بعد تقارير عن أن المئات من عناصر المجموعة في طريقهم إلى مالي التي تشهد هجمات جهادية.

وقال بوتين أمام مشاركين في الاجتماع السنوي لنادي فالداي للحوار "إنهم لا يعكسون مصالح الدولة الروسية".

وفي مدينة سوتشي المطلة على البحر الأسود أضاف بوتين بأن فاغنر "شركة خاصة"، لديها "مصالح خاصة مرتبطة باستخراج موارد الطاقة ومختلف الموارد مثل الذهب والأحجار الكريمة.

لكن إذا تضاربت أنشطتها مع "مصالح الدولة الروسية... بالتأكيد يجب أن نتصرف"، وفق بوتين. وقال الرئيس، البالغ 69 عاماً، إن موسكو ناقشت الموضوع مع "زملائنا الفرنسيين مرات عدة"، وإن الرئيس ماكرون أثار المسألة مع بوتين في العديد من المناسبات أيضاً.

ويرتبط اسم المجموعة الأمنية المسلحة بنزاعات في أوكرانيا وأفريقيا والشرق الأوسط وبدأت تصدر تقارير بشأن مجموعة فاغنر عن اندلاع الحرب في أوكرانيا في العام 2014.

ويعتقد أن المجموعة الأمنية تحصل على تمويل من رجل الأعمال يغيغيني بريغوجين، الذي فرض عليه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات على خلفية اتهامات له برعاية الاستقرار في ليبيا والتدخل في الانتخابات الأمريكية.

ويشير تصاعد الخلاف بين فرماجو وروبولي منذ سبتمبر الماضي، المخاوف من حدوث أزمة جديدة في هذا البلد الذي يواجه جموداً سياسياً وتمرداً جهادياً.

وترتكز التوترات الأخيرة بين الرجلين حول الإقالات والتعيينات في الجهاز الأمني، بعد تحقيق مثير للجدل أجرته الوكالة الوطنية للأمن والاستخبارات "نيسا" في اختفاء واحدة من عناصرها تدعى إكرام تهليل.

واقبال محمد روبري في الخامس من سبتمبر رئيس الوكالة الوطنية للأمن والاستخبارات فهد ياسين المقرب من فرماجو، معتبراً التحقيق في اختفاء إكرام تهليل "غير مقنع"، لاسيما خلاصاته التي نسبت الأمر لحركة الشباب.

والأسبوع الماضي تم تشخيص 2.5 في المئة من الأطفال الذين تمت معابنتهم بأنهم مصابون بسوء تغذية حاد، وفق ما أعلنت الأمم المتحدة الخميس، مقارنة بـ 2.3 في المئة في الأسبوع السابق.

وجاء في التقرير "من أجل إبطاء المساعدات الغذائية إلى 5.2 مليون شخص في دولة مدتها ستة أسابيع، يتعين على الشركاء مساعدة ما معدله 870 ألف شخص أسبوعياً".

ومع سيطرة "جبهة تحرير شعب تيغراي" على غالبية أنحاء الإقليم، باتت المعارك تتركز في جنوب إقليم أمهرة.

وهذا الأسبوع استهدفت القوات الحكومية الإثيوبية ميكيلى، عاصمة إقليم تيغراي، باربع ضربات جوية على الأقل، أسفرت عن مقتل ثلاثة أطفال وجرح عدد من المدنيين، وفق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من قطع الاتصالات في الإقليم، وتمكنت وكالة فرانس برس من توثيق وفيات من جراء المجاعة في أنحاء عدة من المنطقة، استناداً إلى وثائق داخلية لمنظمات إنسانية تنشط فيها.

2.5 في المئة من الأطفال الذين تمت معابنتهم الأسبوع الماضي بسوء تغذية حاد

وأعلنت الأمم المتحدة الأسبوع الماضي أن عدد الأطفال الذين أدخلوا المستشفيات لإصابتهم بسوء تغذية حاد في إقليم تيغراي في شمال إثيوبيا، تضاعف هذه السنة مقارنة مع العام 2020.

حكومة مالي تحرص على إبقاء التفاوض مع الجهاديين خلف الأبواب المغلقة

فتح قنوات التواصل يقتصر على القادة الجهاديين والماليين وليس الأجانب



مغادرة القوات الفرنسية لمالي ضربة قاسية للحكومة

الجهادية موضع شك للخبراء منذ فترة طويلة، حتى قبل أن يقر الرئيس السابق إبراهيم أويكي كيتا منذ إطاحته على يد الجيش، بوجود اتصالات في هذا الصدد في فبراير 2020.

ولطالما أبدت فرنسا، الحليف الرئيسي لمالي، رفضها لهذا الحوار.

وتشهد العلاقات بين باريس وبامكو وإيريس أخطر أزماتها منذ بدء الانخراط الفرنسي في البلاد عام 2013. وسندد رئيس وزراء مالي بقرار فرنسا تقليص عديدها في منطقة الساحل بحلول العام 2023، وقال إن فرنسا "تخلت في منتصف الطريق" عنها، ليرد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأنها اتهامات "مخزية".

كما زادت عدة تصريحات من حدة التوتر والخلاف بين البلدين في الأيام الأخيرة، أخرجها تصريحات للرئيس الفرنسي استدعت على إثرها وزارة الخارجية المالية سفير فرنسا في بامكو للاحتجاج على ما أسمته بـ "التصريحات غير الودية والمهينة" لماكرون، الذي دعا إلى "عودة الدولة" في مالي.

وتفاقم التوتر بين باريس وبامكو عقب تحذير وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي مالي مؤخراً، من عزلة دولية محتملة في حال استعانت بمجموعة فاغنر الروسية.

وتعتبر باريس أن لجوء بامكو المحتمل إلى شركة فاغنر الخاصة الروسية يتعارض مع الوجود الفرنسي، وحذرت فرنسا وألمانيا الشهر الماضي مالي من مغبة إبرام اتفاق مع مجموعة فاغنر للتعاقد مع ألف عنصر من المجموعة.

وأفادت تقارير بوجود توجه لدى السلطات المالية بهذا المنحى.

وحذر وزير الخارجية الفرنسي نظيره الروسي سيرجي لافروف، على هامش فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك خلال سبتمبر الماضي، من أي انخراط لمقاتلي مجموعة فاغنر الروسية

والمسلمين التي يتزعمها إباد أغ غالي، وكتيبة ماسينا التي يتزعمها أمادو كوكفا، وهما حركتان تقومان بعمليات في شمال البلاد ووسطها.

وأفاد المتحدث باسم المجلس كبير في حديث لوكالة "أسوشيتد برس" الثلاثاء الماضي، بأن الحكومة طلبت منه إطلاق المناقشات، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء المؤقت يعمل مع ممثلين في شمال مالي. وأضاف كبير "الأمر الوحيد الذي تلقيناه هو التفاوض فقط مع الماليين... نعتبر الجهاديين الآخرين غزاة". وتابع أن مسألة الشريعة الإسلامية "ليست محرمة، وكل شيء يمكن التفاوض عليه".

وأكد وزير الشؤون الدينية والعبادة في مالي مامادو كونيه، أن الحكومة طلبت من المجلس أن يفقد مناقشات مع الجماعات.

وتتسبب كل هذه التصريحات إلى أن الحكومة حريصة على الحوار والتفاوض مع الجهاديين، لكن بعيداً عن الأنظار، لاسيما مع رفض فرنسا التشديد لهذا التفاوض.

وشهدت مالي في أغسطس 2021 انقلاباً على السلطة قاده العسكريون لتلكه خلافات بين الزعماء الجدد أسفرت عن تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة من المقرر أن تحكم 18 شهراً، ويقودها رئيس الوزراء تشوغيل كوكالا مايبغا.

وتمثل مالي ساحة قتال للجيش المحلي والقوات الفرنسية وقوة حفظ السلام الأممية ضد جماعات مسلحة متشددة على صلة بتنظيمي داعش والقاعدة.

وتشيع الهجمات التي يشنها متشددون وجماعات أخرى في مناطق شاسعة من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، على الرغم من وجود القوات الدولية بكثافة، وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل الآلاف من المدنيين ونزوح الملايين.

ولم تكن حقيقة المناقشات بين السلطات في مالي وبعض الجماعات

وأضاف البيان "عندما ترى حكومة جمهورية مالي أنه من المناسب بدء مفاوضات مع جماعات مسلحة أيا كانت، ستبلغ الشعب المالي من خلال القنوات المناسبة".

وقالت الحكومة إنها علمت "من الصحافيين" أن البلاد بدأت مفاوضات مع قادة جهاديين، لكن وزارة الشؤون الدينية أصدرت بياناً الأسبوع الماضي قالت فيه إنها كلفت رسمياً بمثل الحوار مع بعض الجماعات الجهادية.

محمد كبير: الأمر الوحيد الذي تلقيناه هو التفاوض فقط مع الماليين ونعتبر الجهاديين الآخرين غزاة، وكل شيء قابل للتفاوض

ونقل البيان عن وزير الشؤون الدينية محمود كوني قوله إن مكتبه كلف بـ "مهمة المساعي الحميدة مع جماعات مسلحة متطرفة".

وهو بدوره كلف المجلس الإسلامي الأعلى في مالي بالتنفيذ "المبدئي" خلال اجتماع عقد في الثاني عشر من أكتوبر الجاري. والمجلس الإسلامي الأعلى هو هيئة للحوار مع السلطات تجمع القيادة والمنظمات الدينية. وكانت صور الاجتماع بين المجلس والوزير المالي الذي "يشرح" للمجلس "مهمات المساعي الحميدة" منشورة على حساب الوزارة في فيسبوك.

وقال رئيس ديوان الوزارة دام سيك لوكالة فرانس برس "اتضح إدارياً الآن أن وزارتنا هي المسؤولة عن الملف".

وتناقلت وسائل إعلام دولية تقارير تقول إن الحكومة الانتقالية في مالي فوضت المجلس الإسلامي الأعلى كي يتفاوض مع جماعة نصرة الإسلام

شح الوقود يمنع المساعدات الغذائية عن الجياع في إقليم تيغراي الإثيوبي

أديس أبابا - أجبر النقص في الوقود منظمتان إنسانيتان على تعليق توزيع مواد غذائية في إقليم تيغراي الإثيوبي الذي يشهد حرباً، وحيث تتهدد المجاعة مئات الآلاف من الأشخاص.

وعلق نحو 14 صهريج وقود في منطقة عفر، المسر الوحيد المتاح للوصول إلى تيغراي، على الرغم من إصدار إذن للصهاريج بمواصلة مسارها وفق ما أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تقرير نشر ليل الخميس.

وجاء في التقرير الأسبوعي حول النزاع الدائر في شمال إثيوبيا منذ نحو عام "بسبب النقص الحاد في الوقود، اضطر العديد من الشركاء في المجال الإنساني إلى خفض أو تعليق أنشطتهم إلى حد كبير".

وتحوض حكومة رئيس الوزراء أبيي أحمد حرباً دموية منذ نحو عام في منطقة تيغراي شمال البلاد.

وأرسل أبيي الجيش الفيدرالي في الرابع من نوفمبر 2020 للإطاحة بسلطات المنطقة المتمردة المنبثقة عن جبهة تحرير شعب تيغراي بعد أن اتهمها بشن هجمات ضد قواعد عسكرية.

وأعلن حائز جائزة نوبل للسلام عام 2019، الناصر في نهاية الشهر ذاته، لكن الجبهة استعادت في يونيو الماضي قسماً واسعاً من الإقليم يشمل عاصمته ميكيلى. وتراجع الجيش الفيدرالي على جبهات عدة.

ومذآك تعتبر الأمم المتحدة أن إقليم تيغراي يخضع لحصار بحكم الأمر الواقع بحلول دون دخول المساعدات الإنسانية.

واعتبرت باريس أن لجوء بامكو المحتمل إلى شركة فاغنر الخاصة الروسية يتعارض مع الوجود الفرنسي، وحذرت فرنسا وألمانيا الشهر الماضي مالي من مغبة إبرام اتفاق مع مجموعة فاغنر للتعاقد مع ألف عنصر من المجموعة.

وأفادت تقارير بوجود توجه لدى السلطات المالية بهذا المنحى.

وحذر وزير الخارجية الفرنسي نظيره الروسي سيرجي لافروف، على هامش فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك خلال سبتمبر الماضي، من أي انخراط لمقاتلي مجموعة فاغنر الروسية

والمسلمين التي يتزعمها إباد أغ غالي، وكتيبة ماسينا التي يتزعمها أمادو كوكفا، وهما حركتان تقومان بعمليات في شمال البلاد ووسطها.

وأفاد المتحدث باسم المجلس كبير في حديث لوكالة "أسوشيتد برس" الثلاثاء الماضي، بأن الحكومة طلبت منه إطلاق المناقشات، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء المؤقت يعمل مع ممثلين في شمال مالي. وأضاف كبير "الأمر الوحيد الذي تلقيناه هو التفاوض فقط مع الماليين... نعتبر الجهاديين الآخرين غزاة". وتابع أن مسألة الشريعة الإسلامية "ليست محرمة، وكل شيء يمكن التفاوض عليه".

وأكد وزير الشؤون الدينية والعبادة في مالي مامادو كونيه، أن الحكومة طلبت من المجلس أن يفقد مناقشات مع الجماعات.

وتتسبب كل هذه التصريحات إلى أن الحكومة حريصة على الحوار والتفاوض مع الجهاديين، لكن بعيداً عن الأنظار، لاسيما مع رفض فرنسا التشديد لهذا التفاوض.